

واللحن والخطأ يصلحان ونجس سنجرة بتركات

يعني ان اللحن في الاعراب والتعريف في هئية الكلمة سواء كان بتغيير نطق او تشكل
اذ وقع احدهما في كتاب فففيه خلاف مذهب المحصلين والاكثر ين يصلح ويقرأ
على الصواب وذلك لانهم على تجوز الرواية بالمعنى وقال ابن سيرين وعبد الله
ابن سنجرة يروى على الخطأ كما وقع وقال عمر الدين بن عبد السلام يترك الخطأ
والصواب اما الصواب فلا يسمع من الشيعة واما الخطأ فلأنه عليه الصلاة
والسلام لم يقله كذلك ونجس مبتدأ أخره بتركات بالتركيب وحدث القول
وسنجرة نفع السين المهملة والموحدة بينهما حاء موحدة ساكنة
وعبد الله بن سنجرة ازدهم بصرى توفي سنة خمس وعشرين ومائتين
واختيارك يبقى مع التضييب وجانباً يذكر والتصويب: **وتقرأ الصواب**
يعني ان المختار ان يسبق ذلك الفساد على ما هو عليه في الاصل دون اصلاح مع
التضييب عليه ويكتب للصواب في جانب الكتاب وحاشيته وعلى هذا
القول الاخير فالأفضل ان يقرأ الصواب اولاً ثم يقول وقع في الرواية كما انفردوا
من العكس لئلا يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قوله واختير البناء
للفعل الى اختاره ابن الصلاح ويبقى البناء له أيضاً وجانباً منسوب
على الظرفية

على الظرفية ولكنه لا يذكر بنى للمفعول وذو التصويب اي ما هو الصواب
والصواب نائب فاعل يقرأ والامر فيه للطلب الغير الجازم لجواز العكس مرجوحاً
وصاحب سقط في كتابه فليس سما يعني ان ما سقط في كتاب الشيخ من شي
يسير لا يختلف المعنى به وهو معروف كزيادة ابن في النسب يجوز ان يكتب في ذلك
الكتاب من غير تنبيه على سقوطه وقد سأل البوداوي واحمد بن حنبل فقال رجعت
في كتابه حجاج عن جريح بن عجموز ان اصله ابن جريح فقال لا بأس به وخفف مالك
زيادة الواو والالف في الحديث والمعنى واحد قوله فليس سما البناء للمفعول
وامن آخر الرواة قد سقط **فبعد يعني زده من دون شطط**
يعني انهم يستعملون في الحديث يعني وذلك اذا استطشيت من متأخر
رواة الحديث مع العلم بان من فوقه أتى به فإنه يزد في الاصل بعد الأتيان
بلفظة يعني كما فعل الخطيب حين روى عن ابن مهدي بسنده الى العمرة قالت
يعني عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى رأسه فاجله
قال الخطيب كان في كتاب ابن مهدي عن عمرة قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدي الى رأسه فاجله يعني عن عائشة ان لم يكن منها يد وعلمنا ان الجملي كذلك
رواه وانما سقط في كتابه شيئيننا وقلنا فيه يعني عن عائشة لان ابن

